

البحث الثالث:

الانتفاع بالطريق العام والخاص والقيود الواردة على ذلك

دكتور

مازن مصباح صباح

أستاذ الفقه وأصوله المساعد

جامعة الأزهر - غزة



مُتَكَلِّمًا

الحمد لله رب العالمين، الهادى إلى سبيل الرشاد، والصلاة والسلام على خير العباد، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد جاءت الشريعة الإسلامية لتراعى مصالح العباد في العاجل والآجل، في المعاش والمعاد، وذلك بما شرعت من الأحكام التي تعمل على وجود مجتمع مستقر، يسوده العدل والنظام، ويكون بين أفراده محبة ووثام. قد أكمل الله -ﷻ- لنا الدين، وأتم علينا نعمته، ورضى لنا الإسلام ديناً، ليحيى الناس سعداء إذا ما طبقوا شرع الله ومنهاجه. كما جاءت في الشريعة الإسلامية حلول شتى مختلفة لما قد يستجد من وقائع؛ لتبرهن على أنها شريعة تتميز بالمرونة والسعة، وأنها تستوعب كل جديد وتوجد له حلاً.

هذا ومن الأمور التي نظمتها الشريعة الإسلامية الانتفاع بالطريق، سواء أكانت الطريق عامة نافذة يمر بها عامة الناس، أم كانت طريقاً ودرباً غير نافذ خاص بفئة من الناس يمرون به دون غيرهم.

وقد جاء هذا البحث ليتناول الأحكام المتعلقة بكيفية الانتفاع بالطريق -العام والخاص- على حد سواء، ويبين القيود التي وضعتها الشريعة الإسلامية لتنظيم الانتفاع؛ حتى لا تضطرب أحوال الناس،



ويضيع المقصود من الطريق، الذي هو إثبات الحق للعمامة في المرور فيه دون قيد أو شرط إلا شرط عدم الإضرار بالآخرين.

وقد قسمت البحث إلى قسمين:

القسم الأول: يتحدث عن الأحكام المتعلقة بالطريق النافذ العام سواء كان ذلك: حق المرور، أو الجلوس، أو فتح الأبواب والنوافذ، أو حكم البناء في الطريق والتزيد منه، وغير ذلك.

والقسم الثاني: يتحدث عن الأحكام المتعلقة بالطريق غير النافذ الخاص من حيث حق المرور للغير فيه أيضاً، وفتح الأبواب والنوافذ إليه، وغير ذلك من الأحكام التي سوف أتعرض لها من خلال هذا البحث -إن شاء الله رب العالمين-.

خطة البحث:

جاءت خطة هذا البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الطريق العام النافذ وأحكامه.

مقدمة:

المطلب الأول: حق المرور والوقوف والجلوس وفتح الأبواب والنوافذ.

المطلب الثاني: حكم إشراع الأجنحة -الشرفات- والرواشن إلى الطريق النافذ.

المطلب الثالث: البناء في الطريق العام.

المطلب الرابع: التزيد من الطريق العام، والحفر فيه.



المطلب الخامس: حق الغير في المعارضة من إحداث بناء في الطريق العام.

المبحث الثاني: الطريق الخاصة غير النافذة وأحكامها.

مقدمة:

المطلب الأول: إشراع الأجنحة - أى الشرفات - إلى الطريق غير النافذة.

المطلب الثاني: المرور في الطريق غير النافذة.

المطلب الثالث: التصرفات التي لا تشرع لغير أهل الطريق غير النافذة.

المطلب الرابع: فتح الأبواب والنوافذ إلى الطريق الخاص غير النافذة.

خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث.

فهرست المصادر والمراجع مرتبة على حسب حروف المعجم.

فإن وفقني الله في هذا البحث فهو مئة منه ونعمة، وإن أخطأت

فمنى ومن الشيطان، وأستغفر الله على كل حال.



المبحث الأول

الطريق العام النافذ وأحكامه

مقدمة:

سأتناول في هذه المقدمة كيفية نشأة الطريق العام.

ذكر الفقهاء وسائل متعددة لنشأة الطريق العام منها:

- ١- قد ينشأ نتيجة لبناء أصحاب المساكن لدورهم في أرض مشاعة غير مملوكة، ويتركوا جزءاً منها ويتخذونه للمرور فيها^(١).
- ٢- أن يترك ملاك الأرض جزءاً منها، ويتخذونه طريقاً للمرور فيه، فيمررون فيه ويتركون الناس يمرون فيه، فيصبح حينئذ طريقاً عاماً يستطرقه عامة الناس^(٢).
- ٣- أن يقف أحد الملاك جزءاً من أرضه ويجعلها طريقاً عاماً.

جاء في روضة الطالبين: قد ينشأ نتيجة أن يقف أحد الملاك جزءاً من أرضه ويجعلها سبيلاً عاماً يمر به المسلمون، وقد ينشأ الطريق

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٦/٦٣١.

(٢) انظر المرجع السابق ٦/٦٣١.



العام نتيجة لاقتطاع بعض الملاك لأجزاء من أراضيهم المملوكة؛ حتى تكون هناك طريق عامة يمرون فيها ويمر بها غيرهم من المسلمين^(١).

٤- أن يعتاد الناس سلوك طريق مستطرفة باعتباره مسلكاً مشروعاً نافذاً يحكم باستحقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال^(٢).

يعبر عنها - أي الطريق - إما بالنافذة أو العام؛ وذلك لأنها غير مفسدة فتسمى النافذة، وتسمى العام - أي الطريق العام -؛ لأن عامة الناس يمرون بها.

المطلب الأول

حق المرور والوقوف والجلوس وفتح الأبواب

أولاً: حق المرور في الطريق العام:

يثبت لكل شخص حق المرور في الطريق العام باعتباره مرفقاً عاماً، فلا يحق لشخص أن يمنع أحداً هذا الحق، غير أن حق المرور في الطريق العام مقيد بعدم إلحاق الضرر بالآخرين، أو تعطيل مرورهم فيه.

حاء في الهداية: "والأصل أن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة؛ لأنه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه"^(٣). فالشخص المار في الطريق العام يمنع من إحداث ما يضر بغيره

(١) روضة الطالبين ٢٠٥/٤.

(٢) انظر نهاية المحتاج ٣٩٦/٣، وروضة الطالبين ٢٠٦/٤.

(٣) الهداية ١٩١/٤.



من المارة؛ لأن لهم حقاً مساوياً في هذا الطريق تماماً، كما له نفس هذا الحق.

جاء في روضة الطالبين "الشوارع التي في البلاد والبلاد الممتدة في الصحارى، سواء أنها منفكة عن الملك والاختصاص والأصل فيها الإباحة وجواز الانتفاع، إلا فيما يقدر مقصودها وهو الاستطراق"^(١).

فنلاحظ أن الفقهاء قد وفقوا بين الحقين، حق الشخص المار في الطريق العام، وحق غيره من المارة، فكل شخص له الحق في المرور؛ لأنه لا بد له من طريق يستطرقها لترتيب مهماته. فمنعه من هذا الحق والحجر عليه حرج يقع فيه، والحرج مرفوع في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢)، أما حق الآخرين فالمرار في الطريق العام يتصرف في حق غيره، وغيره له نفس الحق، فبالنظر إلى حقه يستدعى الإباحة مطلقاً، وبالنظر إلى حق غيره يستدعى الحجر مطلقاً، فتكون الإباحة مقيدة بشرط السلامة عملاً بالوجهين.

ثانياً: الوقوف والجلوس في الطريق العام:

يجوز لكل شخص الانتفاع بالطريق العام، ومن ضمن ذلك الوقوف أو الجلوس، ولكن بشرط ألا يتسبب في إلحاق ضرر بغيره.

(١) روضة الطالبين ٢٠٥/٤.

(٢) سورة الحج آية: ٢٨.



ونرى فقهاء المالكية -وتحقيقاً لما سبق- يشترطون شروطاً للانتفاع بالطريق العام بالوقوف أو الجلوس على النحو التالي^(١):

١- أن يكون الجلوس خفيفاً.

٢- عدم الإضرار بغيره من المارة.

٣- أن يكون الجلوس للبيع لا لغرض آخر.

جاء في الخرشي: "قال أصبغ: إنما يباح الجلوس ما لم يضق الطريق أو يمنعوا المارة أو يضرروا بالناس، وأما إذا كان الجلوس أو الوقوف لغير البيع وإنما للتحدث فأشار المالكية إلى القول: بأنهم يقاموا ويمنعوا من التحدث في الطريق"^(٢).

أما فقهاء الحنابلة فاشتراطوا للوقوف أو الجلوس في الطريق العلم بالإذن من الإمام^(٣).

رأى الباحث:

من خلال ما استعرضته آنفاً أجد أن الشروط التي وضعت للانتفاع بالطريق النافذة باعتبارها مرفقاً عاماً فيها نوع من التضيق على المارة، لاسيما وأنهم قيدوا الوقوف أو الجلوس بغرض البيع أو الشراء، ولكن قد يحتاج اثنان للوقوف أو الجلوس لغرض آخر غير البيع والشراء كالحديث مثلاً، وهذا ما يتكرر وقوعه، فيجب ألا يمنع المارة من التحدث

(١) انظر الشرح الصغير ٤٨٣/٣.

(٢) الخرشي على مختصر خليل ١٥٩/٦.

(٣) انظر القواعد لابن رجب ص ٢١٦.



في الطريق العام، لاسيما إذا راعى المتحدثون آداب الطريق التي جاءت في قول النبي - ﷺ -: "ياكم والجلوس في الطرقات، قالوا: يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها، قال رسول الله - ﷺ -: فإذا أبيتم المجلس فاعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه؟ قال: غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر"^(١)، أما رأى الحنابلة ففيه تضيق أيضاً، فلا يمكن لأى شخص أراد الانتفاع بالطريق العام بالوقوف، أو الجلوس أن يأخذ إذن الإمام، فضلاً على أن هذه الأمور ينبغي ألا يشغل بها الإمام.

ثالثاً: فتح الأبواب والنوافذ ونحوها إلى الطرق العام:

يحق لكل فرد أن يقوم بفتح أبواب إلى الطريق العام النافذ؛ وذلك لأن هذا الأمر من جملة انتفاع الناس بذلك المرفق العام، ما لم يكن في ذلك ضرر على المارة فيمنع من ذلك^(٢). ومستند ما سبق القاعدة الفقهية: حرية التصرف في الملك، ففتح الأبواب إلى الطريق العام النافذ لا يعدو أن يكون تصرفاً في خالص ملكه؛ وذلك لأن المالك قد أراح جزءاً معلوماً من حائط بنائه، أو ترك بناءه ابتداءً، ولا خلاف أن من حقه إزاحة جميع حائطه إن شاء بمقتضى ملكيته له، أو أن يترك بناءه منذ البداية، فكان إزاحته لجزء معلوم فيه، أو تركه لبناء ذلك الجزء ابتداءً جائزاً من باب

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٦٧٥/٣ حديث رقم ٢١٢١، ورواه البخارى في صحيحه

٨٧٠/٢ حديث رقم ٢٣٣٣.

(٢) انظر تبصرة الحكام ٢/٢٥٨، وروضة الطالبين ٤/٢٠٤.



أولى، ما دام أنه لا يسبب ضرراً للمارة، فيجوز له بناءً على ذلك أن يفتح ما شاء من الأبواب والنوافذ المطلة على الطريق العام.

المطلب الثاني

حكم إشراع الأجنحة - الشرفات - إلى الطريق العام النافذ

للفقهاء في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: يقول بجواز إشراع الأجنحة والرواشن وغيرها إلى الطريق العام، وإلى هذا ذهب: المالكية، والشافعية، والظاهرية^(١).

المذهب الثاني: يقول بعدم جواز إخراج الأجنحة والرواشن إلى الطريق العام، وإلى هذا ذهب: الحنفية، والحنابلة^(٢).

وفيما يلي تفصيل ذلك:

المذهب الأول:

(١) انظر حاشية السوقى ٣٧٠/٣، والبهجة ٣٣٥/٢ ومغنى المحتاج ١٨٢/٢، ونهاية المحتاج ٣٩٢/٤، والمحلى ٢٤٢/٩.

(٢) انظر الفتاوى الهندية ٤١٣/٦، وحاشية ابن عابدين ١٣٢/٦، والهداية ١٤٥/٤، والمغنى ٤٤٧/٤، والشرح الكبير ١٦/٣، وكشاف القناع ٤٠٦/٣، وشرح منتهى الإرادات ٢٦٨/٢.



ذهب أصحابه إلى أنه يحق للمالك القيام بإشراع بعض أجزاء بنائه إلى الطريق العام، أو جزء من أدواته، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمارة، ويعيق مرورهم في الطريق العام، ومن ذلك مثلاً: ما يقوم به صاحب الدار من إشراع جزء من بنائه إلى الطريق العام ليطلع عليها، ويستعملها للجلوس، وهي ما تسمى في وقتنا الحالي: "بالشوفة"، أو أن يقوم المالك بتركيب أنابيب للمياه ونحوها على سطح الدار بغرض تصريف مياه المطر تطل على الشارع العام، فهذه الأمور وغيرها يباح فعلها، بشرط عدم الإضرار بالمارة ومنعهم من استعمال حقهم في المرور في الطريق العام، فلا يقيد المالك بأى قيد ولا يحتاج لإن من أحد لفعل ذلك.

جاء في مواهب الجليل: قال في الجواهر: يجوز إخراج العساكر والرواشن والأجنحة على الحيطان إلى طرق المسلمين....، ثم قال: "قال البساطي: يعنى أنه يجوز لمن له دار مجاوره لسكة نافذة أن يخرج أعلى الحائط خشباً ويسقفها ويبنى عليها متى شاء، إذا رفع ذلك عن رؤوس المارة رفعاً بيناً"^(١).

وقد وضع الشافعية شروطاً لجواز ذلك، هي:

١- ألا يضر بالمارة.

٢- ألا يؤدي ذلك إلى جعل الموضع مظلماً أو إظلاماً مخالفاً للعادة^(٢).

(١) مواهب الجليل ١٧٢/٥.

(٢) المجموع شرح المذهب ٣٩٦/١٣.



تحديد الضرر الذي يمنع بموجبه إحداث الأجنحة والرواشن:

المجيزون لإخراج الأجنحة والرواشن إلى الطريق العام يشترطون عدم الإضرار بالمارة، وإلا منع المالك من ذلك، ولعل تحديد الضرر عندهم بأن تكون هذه الأشياء التي أخرجها إلى الطريق العام قد أضرت بمرور المارة، وتمنعهم من استعمال حقهم في المرور، ولذلك اشترطوا في هذه الأشياء عند إخراجها رفعها عن رؤوس الناس رفعاً بيناً، بحيث يتمكنوا من المرور في الطريق العام دون ضرر بهم^(١).

أدلة القائلين بالجواز:

١- روى أن أمير المؤمنين عمر -عليه السلام- مر بميزاب للعباس -عليه السلام- فنقط عليه، فأمر بقلعه، فخرج إليه العباس، فقال له: خلعت ميزاباً ركبته رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بيده، فقال عمر -عليه السلام-: والله ليصعدن من ينصبه إلا على ظهري، فصعد العباس على ظهره فنصبه^(٢).

وجه الدلالة: نلاحظ من خلال ما سبق بأنه كما يجوز إخراج الميزاب إلى الطريق العام يجوز ذلك في الجناح والروشن؛ بجامع أن كلا منهما انتفاع بالطريق العام.

٢- إن العرف جار من عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على إخراج الأجنحة والرواشن دون إنكار أو مخالفة من أحد^(٣).

(١) انظر مواهب الجليل ١٧٢/٥، وحاشية بجيرمي ٨٢/٣.

(٢) المجموع شرح المذهب ٣٩٦/١٣، والمغنى ٤٤٩/٤-٤٥٠.

(٣) انظر المغنى ٤٥٠/٤.



٣- إن المالك حينما يقوم بإخراج الأجحة أو الرواشن إلى الطريق العام إنما يقوم باستخدام حق مشروع، هو حق الانتفاع بالطريق العام كمرفق عام يحق لكل شخص الانتفاع به كيفما شاء، بشرط عدم الإضرار بالغير^(١).

جاء في المذهب: "وإن أخرج جناحاً لا يضر بالمارة جاز ولم يعترض عليه، واختلفوا في علته، فمن أصحابنا من قال: يجوز؛ لأنه ارتفاع بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير إضرار فجاز كالمشى في الطريق، ومنهم من قال: يجوز؛ لأن الهواء تابع للقرار، فلما ملك الارتفاق بالطريق من غير إضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير إضرار"^(٢).

جاء في المنتقى: "وأما إخراج العساكر والأجحة إلى الحيطان إلى طرق المسلمين، فقد روى ابن القاسم عن مالك: لا بأس بذلك...، ثم قال: والدليل على ذلك أنه منفعة مباحة يحتازها ولا ضرر فيها على غيره"^(٣).

المذهب الثاني:

ذهب الأحناف إلى القول: بعدم جواز إخراج هذه الأشياء إلى الطريق العام، وإن كانت لا تضر بالعام، ويحق لكل شخص المطالبة بنزع ما أخرجه المالك إلى الطريق النافذ^(١).

(١) انظر المنتقى ٤٣/٦.

(٢) المذهب ٣٤١/١.

(٣) المنتقى ٤٣/٦.



أما الحنابلة فقالوا: بعدم جواز إخراج الجناح أو الروشن أو الظلة إلى الطريق، حتى إن فقهاء المذهب عبروا بكلمة: "حرم"؛ للتدليل على حرمة إخراج تلك الأشياء إلى الطريق العام، سواء أضر ذلك الذي أخرجه المالك إلى الطريق العام أم لم يضر بالمارة، فإنه يمنع من إخراجها، سواء أذن الإمام أم لم يأذن^(٢).

دليلهم: استدلل المانعون بأن هذا الأمر يعد بناءً في ملك الغير فلا يجوز، وهذا الأمر وإن لم يضر بالمارة في الحال فقد يضرهم لاحقاً، وذلك في حالة ارتفاع الطريق فيكون ما أحدثه قريباً من الأرض بسبب ارتفاعها مع مرور الزمن، فيؤدي ذلك إلى اصطدام المارة بما أحدثه، وهذا فيه ضرر بين عليهم.

جاء في المغنى رداً على المجيزين: "ولنا أنه بناء في ملك غيره بغير إذنه فلم يجز، كبناء الدكة، أو بناء ذلك في درب غير نافذ...، ثم قال: "ولا نسلم أنه لا مضرة فيه فإن يظلم الطريق ويسد الضوء، وربما سقط على المارة، أو سقط منه شيء وقد تعلو الأرض بمرور الزمان فيصطدم برؤوس الناس، ويمنع مرور الدواب بالأحمال، ويقطع الطريق إلا على الماشي"^(٣).

(١) انظر معين الحكام ص ١٦١، والهداية ٤/١٤٠، وحاشية ابن عابدين ٦/٦٣١، والفتاوى الهندية ٦/٤٠، والبحر الرائق ٨/٣٩٥، وتبيين الحقائق ٦/١٤٢.

(٢) انظر شرح منتهى الإرادات ٢/٢٦٨، والمغنى ٤/٤٤٧، والشرح الكبير ٣/١٦.

(٣) المغنى ٤/٤٤٨.



وقد ناقش المانعون استدلال المجيزين للإشراع إلى الطريق العام برواية عمر - رضي الله عنه - بقولهم: بأن تلك الواقعة قضية في عين، فيحتمل أنه كان في درب غير نافذ، أو تجددت الطريق بعد نصبه^(١).

الرأى الراجح:

الذي يترجح لدى هو رأى المجيزين للإشراع إلى الطريق العام، بشرط أن لا يلحق ذلك ضرراً بالمارة، فإن أضر بالمارة منع من ذلك، ويرجع هذا الرأى للآتى:

١- إن في قول المانعين تضيق وخرج على الملاك المطلين على الطريق العام، كما أنه مناف لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢).

٢- إن قول المانعين يعمل على تضيق نطاق انتفاع الملاك بالطريق العام كمرفق عام جعلت لمنافع الناس ابتداءً، والإشراع أحد تلك المنافع.

٣- إن قول المجيزين لا يمنع "ملاك من الانتفاع بالطريق العام بالإشراع ما شاءوا إليها، وفي نفس الوقت يراعى مصلحة المارة في المرور في الطريق العام بدون أى ضرر، فيكون قول المجيزين هو الراجح.

الصلح على إخراج الأجحة والرواشن إلى الطريق العام:

(١) المرجع السابق ٤/٤٥٠.

(٢) سورة الحج آية ٢٨.



أجاز فقهاء الشافعية أن يصلح الإمام المالك على إخراج الجناح والروشن بشرط عدم الإضرار بالمارة، وأن يكون العوض الذي سيأخذه الإمام يصرف لمصلحة المسلمين العامة، أما إذا استعمل في غير ذلك فلا يجوز الصلح مقابل الإخراج^(١).

المطلب الثالث

البناء في الطريق العام

للفقهاء في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: يرى جمهور الفقهاء من: المالكية، والشافعية، والحنابلة، بأنه لا يجوز البناء في الطريق العام بما يضيق على المارة ويمنعهم من حق المرور في الطريق العام^(٢).

أدلة الجمهور:

١- إن الطريق العام ملك للجميع فلا يحق لفرد من الأفراد أن يختص بجزء من ذلك الطريق، ويبني فيه ما يشاء؛ لأن الحق في الطريق عام للجميع^(٣).

(١) انظر المذهب ٣٤١/١، والمجموع شرح المذهب ٣٩٨/١٣.

(٢) انظر مواهب الجليل وبهامشه التاج والإكليل ١٥٢/٥، والخرشي على مختصر خليل ١٥٩/٦، والشرح الصغير ٤٨٣/٣، وروضة الطالبين ٢٠٤/٤، ومغنى المحتاج ١٨٣/٢، ونهاية المحتاج ٤٤٨/٤.

(٣) المغنى ٤٤٩/٤، ومغنى المحتاج ١٨٣/٢.



٢- إن إحداث المالك شيئاً في الطريق العام يؤدي بعد مرور فترة إلى إضافة هذا الجزء إلى ملك الشخص الذي قام بالبناء ويدعى أحقيته فيه فيقطع أثر استحقاق الطريق^(١).

٣- إن البناء في الطريق العام بناء في ملك غيره بغير إذنه، هذا فضلاً على أنه يؤدي المارة وضيق عليهم، ويعثر به العاثر فلم يجز كما لو كان الطريق ضيقاً^(٢).

جاء في المغني: "ولا يجوز أن يبنى في الطريق دكاناً بغير خلاف نعلمه، سواء أكان الطريق واسعاً أم غراً واسع، سواء أذن فيه الإمام أو لم يأذن؛ لأنه بناء في ملك غيره"^(٣).

المذهب الثاني:

ذهب الأحناف إلى القول: بجواز البناء في الطريق العام بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر يلحق بالمارّة، أو يعمل على تضيق الطريق عليهم، فيجوز عندهم حينئذ لكل شخص أن يقيم في الطريق العام بناءً لنفسه^(٤).

دليلهم: إننا لو منعنا أي شخص من أن يقيم بناءً لنفسه في الطريق العام إلا بعد الحصول على إذن كل شخص ينتفع بالطريق العام لأدى ذلك إلى الحرج والعنت والمشقة، فأصبح تصرف أي شخص في

(١) انظر مغني المحتاج ١٨٣/٢، ونهاية المحتاج ٣٩٧/٤.

(٢) انظر المغني ٤٤٨/٤.

(٣) انظر المرجع السابق ٤٤٨/٤.

(٤) انظر الهداية ١٤٠/٤، وتبيين الحقائق ١٤٣/٦، والبحر الرائق ٣٩٥/٨.



الطريق العام كتصرفه في حق نفسه كأنه هو المالك وحده؛ وذلك لتعذر الحصول على إذن كل واحد ممن يستطرقون الطريق العام.

جاء في الهداية: "وفي الطريق النافذ له التصرف إلا إذا أضر، لأنه يتعذر الوصول إلى إذن الكل، فجعل في حق كل واحد كأنه هو المالك وحده^(١)."

الرأى الراجح:

يترجح لدى رأى جمهور الفقهاء المانع من البناء في الطريق العام، سواء أكان ذلك مضراً بالمارة أم لا، فيحرم ذلك، ولا عبرة بإذن الإمام، فإن المالك الذي يريد البناء في الطريق العام يمنع من ذلك؛ لأن ما سيأخذه من الطريق العام ليبنى فيه إنما هو جزء من الطريق التي هي حق للجميع، هذا فضلاً عن الضرر الذي سيحدثه ذلك البناء بالمارة ويضيق عليهم الطريق. كما أن في إجازة البناء في الطريق العام وإعطاء هذا الحق للمالك فيه تقديم لمصلحة خاصة على مصلحة عامة، وهذا غير معتبر شرعاً، حيث قرر الأصوليون أنه في كل موضع تعارضت فيه مصلحة عامة مع مصلحة خاصة فإن المصلحة العامة تقدم^(٢).

هدم البناء بعد إقامته:

(١) الهداية ٤/١٤٠.

(٢) انظر بحوث في الأدلة المختلفة فيها عند الأصوليين ص ٩٤.



يرى المالكية كغيرهم أن المالك يمنع من إحداث بناء في الطريق العام ابتداءً، ولكن إن أحدث المالك بناءً في الطريق العام فهل يجب هدم ما أحدثه أم لا؟.

للمالكية في هذه المسألة قولان:

القول الأول: إنه يهدم ما أحدثه من بناء في الطريق العام سواء أضر بالمارة أو لم يضر، وهذا هو المشهور عند المالكية.

القول الثاني: يهدم بشرط أن يترتب على إحداثه ضرر بالمارة في الطريق العام^(١).

الراجع:

يترجح لدى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من منع البناء في الطريق العام للآتي:

١- إن الطريق العام مرفق عام يحق لكل شخص المرور فيه بدون تعرضه لأي نوع من أنواع الأذى والضرر، والبناء في الطريق ضرر ولا بد أن يزال تطبيقاً للقاعدة الفقهية: "الضرر يزال"^(٢) المستندة إلى قول الرسول -ﷺ-: "لا ضرر ولا ضرار"^(٣). فوجب المنع من البناء في الطريق العام تحقياً للمصلحة العامة.

٢- ما نلاحظه في زماننا من أن بعض الناس يلجأون إلى استغلال الطريق العام ببناء مصطبات، أو يمدون جزءاً من بنائهم إلى الطريق العام مما يؤدي إلى إعاقة المرور، فالقول بجواز البناء في الطريق

(١) انظر مواهب الجليل ١٥٢/٤.

(٢) انظر الأئنباه والنظائر ١٦٥/١.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه كتاب الأحكام باب من بنى في حق ما يضر بجاره ٧٨٤/٢، حديث رقم ٢٣٤١، والحديث حسن الإسناد.



العام يؤدي إلى التناقص بين الملاك في اقتطاع أجزاء من الطريق العام بما يحقق مصلحتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة للمارة.

المطلب الرابع

التزيد من الطريق العام والحفر فيه

التزيد من الطريق العام:

المقصود من ذلك: أن يعتمد المالك إلى اقتطاع جزء من الطريق العام ويقوم بإضافة إلى ملكه الخاص به، ويستغله وينتفع به تماماً كأنه ملكه المختص به.

حكم التزيد من الطريق العام:

يرى المالكية والشافعية أنه لا يجوز ذلك الأمر، فلا يحق للمالك إضافة جزء من الطريق العام وضمه إلى بنائه، وأن يقيم في ذلك الجزء بناءً^(١).

والتزيد من الطريق العام لا يصح سواء أكانت الطريق واسعة أم ضيقة؛ لأنه تصرف فيما لا يملك الشخص.

رأى المالكية في هدم ما يحدثه المالك الذي يتزيد من الطريق العام:

(١) انظر مواهب الجليل ١٥٢/٤، وروضة الطالبين ٢٠٦/٤، ومغنى المحتاج



١- يرى بعضهم وجوب هدم ذلك الذي أحدثه المالك في الجزء الذي اقتطعه من الطريق الواسعة ولو لم يضر بالمارة لسعتها، ودليلهم على ذلك:

أ- ما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال: "من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين" (١).

وجه الدلالة: توعّد رسول الله - ﷺ - من يقتطع جزءاً من أرض المسلمين بغير حق بالعذاب الشديد، إلا إذا كان الفعل المرتكب حراماً، والتزيد من الطريق العام يكون بغير حق، فيكون الذي يفعل ذلك داخلاً في عموم هذا الحديث.

ب- ما روى عن عمر - رضي الله عنه - أنه مر في السوق فرأى حداداً قد ابتنى كيراً في السوق، فقال له: "لقد انتقصتم السوق، ثم أمر بهدمه، فهدم" (٢).

ج- إن الطريق حق عام لجميع المسلمين كالوقوف، فوجب أن يهدم على الرجل ما تزيده منها، كما يهدم عليه ما تزيده من أرض وقف حبست على طائفة من المسلمين، فالحقت الطريق العام بالأرض الموقوفة بجامع العلة المشتركة بينهما أن كلا منهما حق عام.

٢- ويرى فريق آخر من المالكية بأنه لا يهدم عليه ما تزيده من الطريق إذا كان ذلك لا يضر بالمارة لسعة الطريق.

(١) رواه البخاري في صحيحه ١١٦٧/٣، ورواه مسلم في صحيحه ١٢٣١/٣.

(٢) انظر مواهب الجليل ١٥٣/٤.



ووجه هذا القول: إن المالك له حق الانتفاع بالطريق العام، والأصل في ذلك ما روى عن عمر - رضي الله عنه -: "أنه قضى بالأفنية لأرباب الدور".

والأفنية ما أحاط بالدار من جميع جوانبها ونواحيها، فكان أحق بالانتفاع بها دون غيره، فهدم ما أحدثه من بناء فيها يعد إضراراً به وهو غير جائز^(١).

وقد تأول المانعون قضاء عمر - رضي الله عنه - بالأفنية لأصحاب الدور بالارتفاق بها بالجلوس فيها، وبجلوس الباعة فيها للبيعات الخفيفة وغير ذلك، وليس بأن تحاز إلى البنیان ويضيفها المالك إلى ملكه^(٢).

الخلاصة:

بعدما أوردت آراء الفقهاء في حكم التزيد من الطريق العام، خلصت إلى أن ذلك الأمر غير جائز، سواء أكان الطريق العام واسعاً أم غير ذلك، وسواء أضر التزيد بالمارة أو لم يضر؛ لأنه تصرف في غير مالا يملك، وهو غير مشروع.

هذا فضلاً على أن إعطاء الملاك الحق في التزيد من الطريق العام واستغلاله لمصلحتهم كالبناء أو ما شابه ذلك قد يؤدي مع مرور الزمن وتطاوله إلى أن يدعى بعضهم الحق في حق الغير في المعارضة من إحداث بناء في الطريق العام:

(١) المرجع السابق ١٥٣/٤.

(٢) المرجع السابق ١٧٣/٤.



أجاز فقهاء الأحناف الإشرع إلى الطريق العام سواء أكانت شرفة أم ميزاباً، إلا أن الخلاف قد نشأ أئمة المذهب الحنفي حول أحقية أى شخص في معارضة المالك في أخراجه تلك الأشياء إلى الطريق العام، ومدى تأثير المعارضة على خلع ما أحدثه المالك في الطريق العام، وذلك على النحو الآتى:

١- يرى الإمام أبو حنيفة -يرحمه الله- بأنه يحق لكل فرد مطالبة المالك بالنقض، وذلك بغض النظر أكان هذا الإحداث يلحق ضرراً بالمارة أم لا، ولم يستأنن فيه الإمام عند إحداثه.

أدلة الإمام أبى حنيفة: استدل أبو حنيفة على ما ذهب إليه بالآتى:

أ- إنه يثبت لكل واحد الحق في المرور بنفسه، أو بدوابه في الطريق العام فيلزم من ذلك حقه في المطالبة بإزاله كل ما أحدث في الطريق العام، كما يحق له ذلك إذا ما حدث هذا الأمر في الطريق المشترك^(١).

ب- إن الذي أحدث شيئاً في الطريق العام يكون قد تعدى على سلطات الإمام، الذي يكون له النظر في شئون الأفراد واختصاصاتهم فيحق لكل فرد مخاصمة ذلك المالك ومطالبته بنقض ما بناه في الطريق العام^(٢).

(١) انظر تبیین الحقائق ١٤٢/٦، والهداية ١٩١/٣، والبحر الرائق ٣٩٥/٨، وحاشية ابن عابدين ٦٣١/٦، والفتاوى الهندية ٤٠/٦، ومعین الحکام ص ١٦١.

(٢) انظر البحر الرائق ٣٩٥/٨، والمبسوط ٧٠/١٧، وبدائع الصنائع ٢٥٠/٦.



٢- ويرى أبو يوسف -يرحمه الله- بأنه يحق لكل فرد مخاصمة الذي أحدث شيئاً في الطريق أو أخرج شرفة إليها، ولكن هذا لا يكون إلا قبل البناء أو الإخراج، أما بعد ذلك فلا يطالب بالنقض والإزالة.

دليله: إن الذي بنى شيئاً في الطريق العام، أو أخرج إلى فضائه شيئاً إنما صار هذا الموضع بيده، وهذا الذي يريد مخاصمته ومطالبته بنقل ما أحدثه إنما يريد أن يبطل يده الخاصة، وكان هذا الحق قبل الإحداث ثابتاً لكل شخص؛ لأن الطريق حق مشترك لكل من يمر فيه، وهذا الذي يريد أن يحدث شيئاً في الطريق العام أو في فضائه، إنما يسعى لإبطال أيدي العامة في الطريق النافذة التي يثبت فيها حق للجميع، وإثبات خصوصية لنفسه في الطريق العام، فحينئذ يثبت حق المخاصمة لكل فرد من الأفراد لهذا المحدث قبل إحداثه لهذه الأشياء في الطريق العام، أما بعد ذلك فيبطل حقهم؛ لأن هذا الجزء من الطريق قد انتقل إلى يد المحدث الخاصة^(١).

٣- ويرى محمد -يرحمه الله- بأنه يحق لكل شخص أن يحدث شيئاً في الطريق العام، أو أن يشرع شيئاً في فضائه، ولا يحق لأحد منعه سواء أقبل الإحداث أم بعده، ولكن يعطى ذلك الحق للمالك بشرط ألا يلحق تصرفه أي نوع من أنواع الضرر بالمارة.

دليله: إن هذا الإحداث إذا لم يكن فيه ضرر بالمارة فإنه يكون مآذوناً فيه شرعاً؛ لأنه يحق له إحداث ذلك؛ لأن له الحق في الانتفاع بالطريق العام، فلا يستطيع أحد منعه من ذلك الانتفاع غير المضر

(١) انظر تبیین الحقائق ١/١٤٣، والبحر الرائق ٨/٣٩٥، ومعين الحكام ص ١٦١.



بالآخرين، فيكون كما لو أذن له الإمام، بل إن إذن الشارع أخرى وأقوى من إذن الإمام، فصار ذلك الحق كالمرور في الطريق العام فلا يحق لأحد منعه من ذلك^(١).

الخلاصة:

بعد أن استعرضت أقوال الأحناف في حق الغير في معارضة من أحدث شيئاً في الطريق العام، أخلص إلى الآتي:

إن الإمام أبا حنيفة -يرحمه الله- وصاحبه أبا يوسف قد أعطيا الحق لكل فرد في معارضة المالك المحدث لبناء في الطريق العام، أو المخرج شيئاً إلى فضائه. غير أن أبا يوسف أعطى هذا الحق قبل الشروع في البناء، أو الإخراج أما بعد ذلك فيسقط ذلك الحق، بخلاف الإمام فإنه أعطى الحق للمعترض قبل حدوث ذلك الشيء وبعده.

ونجد أن محمداً قد خالف الإمام وأبا يوسف وكان على خلاف ما ذهباً إليه، فلم يعط الحق لأحد بالمخاصمة، سواء أقبل الإحداث أم بعده، هذا إذا كان الإحداث يتعلق بمصلحة خاصة للمحدث.

شرط المخاصمة:

اشتراط الأحناف في المخاصمة أن يكون الإحداث ملحقاً ضرراً بالغير، وألا يكون المخاصم قد أحدث شيئاً في الطريق العام مما أحدثه

(١) انظر تبين الحقائق ١٤٣/٦، والبحر الرائق ٣٩٥/٨، ومعين الحكام ص ١٦١.



المدعى عليه، فحينئذ لا يلتفت إلى خصومته؛ لأنه يجب عليه البدء بنفسه، فلما لم يفعل ذلك علم أنه متعنت^(١).

الإحداث للمصلحة العامة:

في حالة إحداث شئ في الطريق العام لمصلحة عامة المسلمين، فيجوز ذلك تحقيقاً للمصلحة؛ لأن كل ما يجلب مصلحة للعامة فهو معتد به شرعاً، كأن يحدث شخص مظلة في الطريق العام ليستظل بها الناس فلا يمنع من ذلك، ولا يحق لأحد مطالبته بنقض ما أحدثه تحقيقاً للمصلحة^(٢).

المبحث الثاني

الطريق الخاصة - غير النافذة - وأحكامها

مقدمة:

الطريق الخاصة غير النافذة هي النوع الثاني من أنواع الطريق، ويعبر عنه الفقهاء بالطريق غير النافذة أو الزقاق غير النافذ، وهي ما كانت مفتوحة من أحد طرفيها مفسدة من الطرف الآخر، وسميت بالطريق الخاصة لأنها تكون للأشخاص الذين أنشأوها، فكل فرد منهم له حق ثلبيت فيها.

كيفية نشأتها:

(١) انظر جامع الفصولين ٢/٢٦٤.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٦/٦٣٢، الفتاوى البزازية بهامش الهندية ٦/٤١٣.



تنشأ نتيجة أن تكون هناك دار مشتركة، أو أرض مشتركة بين جماعة من الأفراد، بنوا فيها مساكن لهم، وتركوا بينها طريقاً ليسلكوه هم وحدهم دون غيرهم، ولذلك يرى الأحناف بأن الطريق غير النافذ ما كان أصحابها عددهم محصوراً^(١).

أهل الدرب غير النافذة كل واحد له باب نافذ إليها، ولا يعد من أهلها من كان له جدار يلاصق الدرب من غير أن يكون له باب نافذ إليها^(٢).

تحديد اختصاص كل شريك في الطريق غير النافذة:

هناك وجهان عند فقهاء الشافعية في تحديد محل اختصاص كل شريك في الطريق غير النافذة، وهما:

١- إن لكل شريك في الطريق الخاصة ما بين رأس الطريق وبين بابه، لأنه محل تردده.

٢- محل اختصاص كل شريك يكون في الطريق غير النافذة كلها، والوجه الأول أصح عند الشافعية^(٣).

ولما كانت الطريق غير النافذة ملكاً مشتركاً بين الأفراد الذين يحق لهم الانتفاع بها دون غيرهم، فلذلك نجد أنها تنفرد بأحكام تختلف عن أحكام الطريق النافذة؛ باعتبار أن هذه الأخيرة تعد مرفقاً عاماً يشترك فيه جميع الأفراد، ولا تعد حكراً على جماعة معينة.

(١) انظر جامع الفصولين ٢/٢٦٤.

(٢) انظر روضة الطالبين ٤/٢٠٧، ونهاية المحتاج ٤/٣٩٩، ومغنى المحتاج ٢/١٨٤.

(٣) انظر روضة الطالبين ٤/٢٠٧، ومغنى المحتاج ٢/١٨٤، وإعانة الطالبين ٥/٢٠١.



وسأبدأ فيما يلي بتفصيل أحكام الطريق الخاصة -غير النافذة-.

المطلب الأول

إشراع الأجنحة - أي الشرفات - إلى الطريق الخاصة غير النافذة

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز الإشراع إلى الطريق غير النافذة إلا لأهلها، ولا يجوز ذلك لغيرهم إلا بإذن أهل الطريق غير النافذة سواء أتضرروا بذلك أم لا^(١).

دليلهم: إن الطريق الخاصة ملك للمشاركين فيها، ويحق لهم وحدهم الانتفاع بها دون غيرهم، فهي ملك خاص بهم، ولا يثبت ذلك الحق لغيرهم إلا بإذنه، فيحق لكل واحد مشترك فيها الانتفاع بها ما لم يضر بالآخرين، أما غير المشتركين بها فلا يحق لهم الانتفاع إلا بعد أن يحصلوا على إذن أصحابها^(٢).

آراء الفقهاء في إخراج الأجنحة إلى الدرب غير النافذة:

كما أسلفت فإن الإخراج إلى الدرب غير النافذة لا يجوز إلا لأصحابه، أو لغيرهم إن أعطوا الإذن من مالكي الدرب غير النافذة، وللفقهاء تفصيل في ذلك على النحو الآتي:

(١) انظر حاشية ابن عابدين، ٦٣٧/٦، والهداية ١٩١/٣، وتبيين الحقائق ١٤٣/٦، وحاشية السوقي بهامشها الشرح الكبير ٣٧٠/٣، الخرشى على مختصر خليل ٦١/٦، وروضة الطالبين ٢٠٧/٤، مغنى المحتاج ١٨٤/٢، والمغنى ٤٤/٤، وكشاف القناع ٤٠٧/٣، وشرح منتهى الإرادات ٢٦٨/٢، ومجموع الفتاوى ٩/٣٠.

(٢) تبيين الحقائق ١٤٣/٦، والبحر الرائق ٣٩٥/٨.



١- يرى فقهاء الشافعية بأنه يجوز الإخراج بعد حصول الشخص على الإذن، بشرط ألا يلحق ذلك ضرراً بأحد من أهل الطريق غير النافذة، فإن لحق بهم ضرر ورضوا جاز ذلك الإخراج^(١).

٢- ويرى بعض المالكية أنه يجوز الإشرac إلى الطريق غير النافذة فقط إذا رفع الجناح رفعاً بيناً فوق رؤوس المارة، بحيث لا يتضررون أثناء مرورهم في الدرب غير النافذة^(٢).

أما إذا كان لشخص ما حق المرور فقط في الدرب غير النافذة، فأجاز له بعض فقهاء الشافعية الإشرac إلى الدرب غير النافذة، ومنع بعضهم ذلك.

وعلل المجيزون رأيهم بأن لذلك الشخص حق الاستطراق في السكة غير النافذة، فملك ذلك الحق - أي حق الإشرac - كما يملكه في الدرب النافذة^(٣). وإذا أذن أهل الدرب غير النافذة لغيرهم بالإشرac جاز ذلك؛ لأن الحق له، فجاز الإشرac بإذنهم، كما لو كان المالك واحداً^(٤).

(١) انظر روضة الطالبين ٢٠٧/٤.

(٢) الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣٧٠/٣.

(٣) انظر المجموع شرح المذهب ٤٠٠/١٣.

(٤) انظر المغنى ٤٤٨/٤.



الصلح على إخراج الجناح وغيره إلى الطريق غير النافذة:

للفقهاء في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول:

يرى الشافعية عدم جواز الصلح على الإشرac إلى الطريق غير

النافذة.

وحجتهم في ذلك: أنه لا يجوز إفراد الهواء بالمال؛ وذلك لأن

الهواء تابع للقرار، فلا يصح إفراد الهواء بالبيع دون القرار^(١).

جاء في الأم: "وكذلك لو أراد إشرac على طريق لرجل خاصة

ليس بنافذ أو لقوم فصالحه أو صالحوه على شئ أخذه منه على أن

يدعوه يشرعه كان الصلح في هذا باطلاً"^(٢).

المذهب الثاني:

ذهب الحنابلة إلى القول بجواز الصلح على الإشرac إلى الطريق

غير النافذة.

وحجتهم في ذلك: إن المشرع إنما يفعل ذلك بإذن أصحاب الدرب

غير النافذة، فجاز ذلك قياساً على ما لو أذنوا له بغير عوض، ولأنه ملك

لهم - أي الهواء - فجاز لهم أخذ عوضه كالقرار^(٣). وقد اشترط الحنابلة

لصحة الصلح على ذلك أن يكون الشئ المخرج المصالح على إخرac

معلوم المقدار في الخروج والعلو.

(١) الأم ٢٢١/٣، وروضة الطالبين ٢٠٧/٤، ونهاية المحتاج ٣٩٩/٤،

والمجموع ٤٠٠/١٣.

(٢) الأم ٢٢١/٣.

(٣) انظر المغنى ٤٤٩/٤، وكشاف القناع ٤٠٧/٣.



جاء في المغنى: "إذا ثبت هذا فإنه يجوز بشرط كون ما يخرج به معلوم القدر في الخروج والعلو، وهكذا الحكم فيما إذا أخرجه إلى ملك إنسان معين لا يجوز بغير إذنه، ويجوز بعوض وبغيره إذا كان معلوم المقدار"^(١).

الخلاصة:

الذي نلاحظه من خلال ما سبق أن إخراج الأجنحة - أى الشرفات - إلى الطريق غير النافذة لغير أهلها يتوقف على رضا أصحابها؛ لأنه ملك خاص لهم لا يراحمهم فيها أحد، حتى إننا نلاحظ أن فقهاء الشافعية لم يجيزوا لبعض أهلها الإشراع إلا برضا الباقين، أتضرر بذلك أم لا كسائر الأملاك المشتركة التي لا يجوز التصرف فيها إلا بإذن باقى الشركاء^(٢).

كما نرى أن ما ذهب إليه الشافعية من أن نصيب المالك من الدرب غير النافذة يكون منحصراً ما بين باب بيته ورأس الدرب النافذ فيه نوع من التضييق والحرص على ذلك المالك؛ لأنه يحتاج إلى باقى الدرب للتردد والارتفاق بها كطرح القمامات، أو غيرها من التصرفات التي يقوم بها. جاء في معنى المحتاج: "والاستحقاق في كلها - أى الطريق المذكورة - وهى تذكر وتؤنث لكلهم؛ لأنهم ربما احتاجوا إلى التردد والارتفاق بكله لطرح القمامات عند الإدخال والإخراج"^(٣).

(١) المغنى ٤/٤٤٩.

(٢) انظر نهاية المحتاج ٤/٣٩٨، المجموع ١٣/٤٠٠.

(٣) معنى المحتاج ٢/١٨٤.



المطلب الثاني

المرور في الطريق غير النافذة

المرور في الطريق غير النافذة حق ثابت لجميع سكانها، ولا يجوز ذلك لغيرهم إلا بإذنهم؛ لأن المرور يعد من قبيل التصرفات التي لا تجوز لغير الملاك، هذا فضلاً على أن الطريق غير النافذة يعد ملكاً خاصاً، فلا يجوز أن يزاحم أصحابه أحد فيه^(١).

حق العامة في استطرار الدرب غير النافذة:

يحق للعامة استطرار الدرب غير النافذة إذا ما اضطروا إلى ذلك، وذلك في حالة ازدحام الطريق العام وضيقها عليهم، فيلجأون إلى الدخول إلى الطريق غير النافذة حتى تتفرج الضائقة والزحام عن الطريق العام^(٢).

سد الطريق غير النافذة أو قسمتها:

للفقهاء في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول:

ذهب الأحناف إلى القول: بعدم جواز سد الطريق غير النافذة، أو قسمتها حتى ولو اتفق أصحابها على ذلك^(٣).

(١) انظر فتح القدير ٤١٢/٨.

(٢) المرجع السابق ٤١٢/٨.

(٣) المرجع السابق ٤١٢/٨.



وحجتهم على ذلك: إن سد الطريق غير النافذة، أو بيعها، أو قسمتها بين أصحابها يلحق ضرراً بالعامّة في حالة اضطراره إلى دخول ذلك الدرب غير النافذ، فمصلحة العامة تقتضي بأن يبقى الطريق الخاص كما هو، فلا يوضع فيه ما يضره، ولا ينتقص من مساحته حتى يضيق، أو يدخل في الدور حتى ينعدم، ولا يسد فمه حتى يتعذر عليهم دخوله عند الاحتياج إلى ذلك^(١).

جاء في جامع الفصولين: "قال أبو حنيفة - رحمه الله - في سكة لا تنفذ ليس لأصحابها بيعها ولو اتفقوا عليها ولا أن يقتسموها فيما بينهم؛ إذ الطريق الأعظم إذا كثّر فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام"^(٢).

المذهب الثاني: ذهب جمهور الشافعية إلى القول: بجواز اتفاق أصحاب الدرب غير النافذة على سد رأسه ولا يمنعوا من ذلك^(٣).

حجتهم: إن هؤلاء يملكون الدرب غير النافذة ملكاً تاماً لا ينازعهم فيه أحد، فجاز لهم أن يتصرفوا فيه كيفما شاءوا دون أن يعترض عليهم أحد؛ لأن من يتصرف في ملكه جاز له ذلك ولا يمنع من أحد، ومن تلك التصرفات التي هي حق لأصحاب الطريق غير النافذة سدها، فلا يمنعوا من ذلك.

(١) انظر الفتاوى البزازية بهامش الهندية ٤١٣/٦.

(٢) جامع الفصولين ٢٧١/٢.

(٣) انظر روضة الطالبين ٢٠٧/٤.



الرأى الراجح:

الرأى الذي يترجح لدى هو رأى الأحناف من منع أهل الطريق غير النافذة من سدها، أو بيعها، أو قسمتها؛ لما يعود على العامة بالضرر بمنعهم من استطراق تلك الطريق في حالة الضرورة، فذلك القول يحقق مصلحة عامة، وكل ما يحقق مصلحة عامة يعتد به شرعاً. وهذا الرأى قال به بعض الشافعية، أيضاً ومن الأشياء التي تعطى العامة الحق في مشاركة أصحاب الطريق غير النافذة في المرور في تلك الطريق وجود مسجد في تلك الطريق الخاصة، حينئذ يمنع أهل الدرب غير النافذة من سده أو قسمته؛ لنلا يؤدى ذلك إلى عدم مرور العامة إلى المسجد، وكذا الحال في كل ما سبل أو وقف على وجهة عامة كبنر أو مدرسة... إلخ^(١).

اتفاق أهل الطريق غير النافذة على سدها عند إنشائها:

إذا اتفق أصحاب الطريق غير النافذة عند إنشائها على وضع بلب عند منفذها بحيث لا يدخل منه إلا أصحاب تلك الطريق، جاز له ذلك، ولا يتعلق حق العامة بالطريق غير النافذة حينئذ، وهذا يعد من قبيل التصرفات الجائزة المسموح لهم القيام بها في طريقهم الخاصة^(٢).

(١) انظر نهاية المحتاج ٤/٤٠٠-٤٠١، وروضة الطالبين ٤/٢٠٧.

(٢) انظر الفقه الإسلامى محمد سلام منكور، ص ٢٠٧.



المطلب الثالث

التصرفات التي لا تشرع لغير أهل الطريق غير النافذة

لا يحق لغير أهل الطريق النافذ أن يقوموا بتصرفات في ذلك الطريق؛ لعدم ملكيتهم لجزء منه، ولعدم اشتراكهم مع أهله في ذلك الطريق.

وسأقوم ببيان بعض من تلك التصرفات على النحو الآتي:

لا يجوز لأحد غير أصحاب الطريق الخاصة أن يبنى شيئاً، وكذلك لا يجوز حفر بئر فيه، ولا يخرج ميزاباً إلى تلك الطريق الخاصة، إلا بعد الحصول على إذن أصحاب تلك الطريق.

والسبب في ذلك: أن الدرب غير النافذة ملك مشترك لأصحابها لا يزاحمهم في ملكيتها أحد، فوجب أن يأذنوا لأي شخص؛ حتى يجوز له التصرف في طريقهم الخاصة بهم، وذلك قياساً على ملك الشخص، فلا يجوز إحداث شيء في ملكه إلا بعد إذنه^(١).

الجلوس في الدرب غير النافذة:

أما الجلوس في الدرب الخاصة غير النافذة فغير جائز أيضاً إلا بإذنهم -أي أصحابه-، وهذا الرأي قال به الشافعية، وإن كان بعضهم يرى أنه يجوز لغير أصحاب الدرب الخاصة الجلوس فيه إذا كان جلوسه معتاداً، أما إذا كان غير معتاد فلا يجوز إلا بعد الحصول على الإذن من أصحاب الدرب الخاصة^(٢).

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٦/٦٣٣، والمغنى ٤/٤٤٨.

(٢) انظر نهاية المحتاج ٤/٤٠٠.



المطلب الرابع

فتح الأبواب والنوافذ إلى الطريق الخاص غير النافذة

لما كانت الطريق الخاصة ملكاً خالصاً لأصحابها، فلا يحق لغيرهم التصرف فيها بأي تصرف بدون إذن أصحابها، ومن جملة تلك التصرفات فتح الأبواب إلى الطريق الخاصة، فلا يحق لأهل غير الطريق الخاصة فتح الأبواب إلا بإذن أهلها، أما أهلها فيحق لهم ذلك سواء أكانوا الغرض من الفتح المرور أم جلب الهواء، أم الضوء، أم أية منفعة أخرى؛ لأن هذا حق ثابت لهم، فهم يتصرفون في خالص ملكهم^(١).

أما غير أهل الطريق الخاصة فقد يكون فتح الباب يعطيهم الحق في المرور أولاً يعطيهم هذا الحق، وسأقوم ببيان كلتا الحالتين على النحو الآتي:

أولاً: فتح الباب الذي يعطى صاحبه الحق في المرور في الطريق الخاصة:

إن فتح الباب قد يعطى لصاحبه حق المرور في الطريق غير النافذة، ويشارك أهلها في المرور، وسأقوم ببيان مذاهب الفقهاء في جواز هذا الفتح أو عدمه كما يلي:

(١) انظر الفتاوى الهندية ٤٠/٦، وفتح القدير ٤١٢/٨، وتبصرة الحكام ٢٥٨/٢، ومواهب الجليل ١٦٦/٥، ونهاية المحتاج ٤٠١/٤، وروضة الطالبين ٢٠٨/٤، والمغنى ٤٦٣/٤.



المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى جواز ذلك الفتح ومنهم: فقهاء الحنابلة^(١)، وبعض فقهاء الحنفية^(٢)، وابن حزم الظاهري^(٣)، وبعض فقهاء الشافعية^(٤)، وهو رأى ابن القاسم المالكي^(٥).

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى القول: بعدم جواز ذلك الفتح، ومنهم الإمام محمد من الحنفية^(٦)، وابن عقيل من الحنابلة^(٧)، وهي الرواية الثانية عن فقهاء الشافعية^(٨)، ورواية عن ابن زرب من المالكية^(٩).

دليل المذهب الأول:

أصحاب المذهب الأول القائلون بالجواز استدلوا على ذلك بالآتي:

بأن هذا الذي سيقوم به من سيفتح بابه إلى درب الخاصة ما هو إلا إزاحة لجزء معلوم من حائطه، أو عدم بنائه ابتداءً ولما كان الحائط ملكاً لصاحبه يتصرف فيه كيفما يشاء، بأن يهدمه، أو يهدم جزءاً منه أو

(١) انظر المغنى ٤/٤٦٣، وكشاف القناع ٣/٤٠٨، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٦٩.

(٢) انظر فتح القدير ٦/٤١٣، وحاشية ابن عابدين ٥/٤٧٣.

(٣) انظر المحلى ٨/٢٤١ - مسألة رقم ١٣٥٥.

(٤) انظر المجموع شرح المذهب ١٤/٤١٢، ونهاية المحتاج ٤/٤٠٢.

(٥) انظر المدونة ٤/٢٧٥، والخرشي على مختصر خليل ٦/٦٢، ومواهب الجليل ١٦٦-١٦٧/٥.

(٦) انظر حاشية ابن عابدين ٥/٤٧٢.

(٧) انظر المغنى ٤/٤٦٣.

(٨) انظر المذهب ١/٣٤٣، نهاية المحتاج ٤/٤٠٢.

(٩) انظر مواهب الجليل ٥/١٦٦.



ببنيته، ولهذا كان الفتح تصرفاً خاصاً يقوم به المالك في حائطه، بغض النظر عما يترتب على هذا التصرف^(١).

ومستندهم إلى ذلك القاعدة الشرعية المعلومة المقررة التي هي: حق المالك في التصرف فيما يملكه كيفما شاء، ولأن صاحب الحائط يملك أن يزيل حائطه ويهدمه بالكلية، فيملك إزالة جزء منه، أو لا يقوم ببناؤه منذ البداية أصلاً.

جاء في فتح القدير: "قال بعض المشايخ: لا يمنع من فتح الباب بل من المرور؛ لأن فتح الباب رفع بعض جداره وله أن يرفعه كله، فكذلك له أن يرفع بعضه"^(٢).

وجاء في المغنى: "وإن أراد أن يفتح فيه باباً لغير الاستطراق، أو يجعل له باباً يسمره، أو شباكاً، جاز له؛ لأنه لما كان له رفع الحائط بجملته فبعضه أولى"^(٣).

دليل المذهب الثاني:

المانعون من فتح الأبواب والنوافذ إلى الدرب غير النافذة يرون أن في المنع مصلحة لأصحاب الدرب الخاصة، وتدرأ عنهم مفسد قد تنشأ إذا ما أذن بفتح الأبواب والنوافذ إلى دربهم الخاصة بهم، فصاحب الباب أو النافذة - وإن كان كل واحد منهم مسمرأ ومغلقاً - تظل نفسه

(١) انظر فتح القدير ٤١٣/٦، وحاشية ابن عابدين ٤٧٢/٥، ونهاية المحتاج ٤٠٢/٤،

ومغنى المحتاج ١٨٥/٢، المغنى ٤٦٣/٤، وكشاف القناع ٤٠٨/٣.

(٢) فتح القدير ٤١٣/٦.

(٣) المغنى ٤٦٣/٤.



تراوده في استغلال هذا الباب الذي فتحه في حائطه للمرور في الدرب الخاص بغير إذن أصحابه، وفي هذا إضرار بين لأصحاب الدرب الخاصة، لأنه يجعل ممرهم مستطرقاً وممرأ لغيرهم، وهذا بلا شك إضرار بهم، هذا فضلاً على أن صاحب هذا الباب لو أعطى الحق في فتحه قد يدعى مع مرور الزمان أن له الحق في الطريق الخاص غير النافذة، ويكون الباب المفتوح إلى الطريق غير النافذ الخاص بأصحابه شاهداً على إدعائه، هذا باعتبار أنه كان يمر في الدرب غير النافذة منذ زمن طول، فوجب سد هذا الأمر عليه بمنعه من الفتح ابتداءً.

إعارة أهل الدرب الخاص غيرهم فتح باب في دربههم:

يرى فقهاء الشافعية أنه إذا أجاز أهل الدرب الخاصة لغيرهم فتح باب في دربههم للاستطراق جاز ذلك؛ لحصول هذا الأمر بإذنهم ورضاهم، ولكن يحق لهم الرجوع عن هذا الأمر حتى ولو بعد قيام هذا الشخص المأذون له بفتح بابه، وذلك كالعارية، ولا يغرمون شيئاً نتيجة لرجوعهم عن هذا الإذن؛ لأنه لا يترتب على الرجوع فيه عند سده أى خسارة تعود على صاحب ذلك الباب^(١).

(١) انظر المذهب ٣٤٣/١، وروضة الطالبين ٢١٠/٤، ونهاية المحتاج ٤٠٢/٤،

ومغنى المحتاج ١٨٥/٢.



ثانياً: الفتح الذي لا يمكن من المرور:

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول: بجواز الفتح الذي لا يمكن من المرور، وصورته: أن يقوم بفتح شباك أو نحوه للاستضاءة، أو لجلب الهواء، أو غير ذلك^(١).

جاء في حاشية ابن عابدين: "وإذا أراد به الاستضاءة والريح دون المرور لم يمنع من ذلك"^(٢). وجاء في روضة الطالبين "وفتح المنافذ والكوات للاستضاءة لا منع منه بحال، لمصادفة الملك بل له إزالة الجدار وجعل شباك مكانه"^(٣).

الخلاصة:

بعد أن أوردت آراء الفقهاء في فتح الباب لغير أهل الدرب غير النافذة، نجد أن بعضهم أجاز أن يفتح غيرهم باباً في الدرب الخاصة بهم، ومنع بعضهم من ذلك. والذي أراه أن الجواز أو عدمه ينظر إليه بحسب الظروف والملابسات المحيطة به، والقصد والنية من وراء هذا الفتح، فلين قصد الاستطراق منع؛ وذلك لاستعماله الطريق بغير إذن أصحابه، وهذا إلحاق ضرر بهم، لأنه يجعل دربهم مستطرقاً من غيرهم بدون إذنهم.

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٥، والمهذب ٣٤٣/١، وروضة الطالبين ٤١٠/٤.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٥.

(٣) روضة الطالبين ٢١٠/٤.



أما إن كان هدفه الارتفاق بما فتحه كجلب ضوء أو هواء جاز له ذلك، ولم يمنع لعدم تعديه على أصحاب الدرب غير النافذة، ولعدم مزاحمته لهم في دريهم بغير إذنهم.

تحويل الباب من مكان إلى مكان في الدرب غير النافذة:

فتح الأبواب إلى الدرب غير النافذة حق مكتسب لكل فرد من أفراد ذلك الدرب، ولكن هل يحق لكل واحد منهم تحويل بابه من مكانه إلى مكان آخر في الدرب غير النافذة؟ أو فتح باب غير الباب الأول في ذلك الدرب؟ سأقوم فيما يلي باستعراض مذاهب الفقهاء في هذه المسألة.

للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

ذهب الشافعية^(١)، والحنفية - في القول المعتمد عندهم -^(٢)، ورواية عند الحنابلة^(٣)، إلى أنه لا يحق لمن له باب في الدرب غير النافذة أن يفتح باباً آخر إذا كان هذا الذي يفتحه أبعد من رأس الدرب، فيحق لجميع شركائه منعه من ذلك؛ لأن الحق في ذلك لغيره، سواء أغلق الباب الأول أم لا.

(١) انظر روضة الطالبين ٢٠٨/٤، ونهاية المحتاج ٤٠٢/٤، ومغنى المحتاج

١٨٥/٢، والمجموع ٤١٤/١٣، وكفاية الأخيار ٥١٨/١.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٥.

(٣) انظر المغنى ٤٦٢/٤-٤٦٣.



جاء في نهاية المحتاج: "ومن له فيه باب أو ميزاب ففتح آخر أبعد من رأس الدرب من بابه الأصلي، فلشركائه -أى لكل منهم منعه- إذا كان بابه أبعد من الباب الأول، سواء أسد هذا الباب الأول أم لا؛ لأن الحق لغيره"^(١).

وقال ابن عابدين "يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه"^(٢)، ثم يقرر ابن عابدين أن المنع هو المعول عليه عندهم، فقال بعد ذلك: "جاء في الخيرية والمتون على المنع فليكن المعول عليه"^(٣).

وجاء في المغنى: "وإن أراد قفل بابه تلقاء صدر الزقاق لم يكن له ذلك، نص عليه أحمد؛ لأنه يقدم بابه إلى موضع لا استطراق له فيه"^(٤).

ومستند المانعين: أن هذا الشخص صاحب الباب الذي يريد فتح باب غير بابه الأول قريب من صدر الزقاق غير النافذ لا يحق له القيام بذلك؛ لأنه إنما يتعدى على حق غيره في الاستطراق؛ لأن هذا الموضع الذي يريد فتح الباب فيه لا استطراق فيه.

(١) نهاية المحتاج ٤٠٢/٤.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٥.

(٣) المرجع السابق ٤٧٣/٥.

(٤) المغنى ٤٦٣/٤.



المذهب الثاني:

ذهب الحنابلة - في رواية عندهم -^(١)، والحنفية - في رواية عندهم -^(٢) إلى أنه يجوز للشخص أن يفتح باباً قريباً من رأس الدرب غير النافذة.

ومستندهم إلى ذلك:

إن هذا الشخص له الحق في أن يجعل بابيه في أول البناء في أي موضع شاء، فتركه في موضع لا يسقط حقه، كما أن تحويله بعد فتحه لا يسقط، ولأن له أن يرفع حائطه فلا يمنع من رفع موضع الباب وحده.

وأجاز أصحاب هذا المذهب للمالك أن يفتح باباً غير بابيه الأول، بشرط أن يقوم بسد الباب الأول، أو ألا يستعمله، فإن لم يقله وظل يستعمل كلا البابين فلشركائه الحق في منعه؛ وذلك لأن وجود بايين لشخص واحد في درب غير نافذة فيه تعد على حقوق الشركاء الآخرين، هذا فضلاً على أنه يؤدي إلى ازدحام الدرب من وقوف الدواب، أو ما يملكه ذلك الشخص من عربات يوقفها على بابيه، وهذا يؤدي إلى ضرر بين ببقية الملاك الآخرين^(٣).

(١) انظر المرجع السابق ٤/٤٦٣.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٥/٤٧٣.

(٣) انظر نهاية المحتاج ٤/٤٠٢.



المذهب الثالث:

وأصحابه هم المالكية الذين ورد في مذهبيهم ثلاثة أقوال هي^(١):

- ١- لا يجوز ذلك بحال إلا بإذن جميع أهل الزقاق.
 - ٢- إن ذلك له فيما لم يقابل باب جاره، ولا قرب منه، فقطع به مرفقاً عنه.
 - ٣- إن له تحويل بابيه على هذه الصفة إذا سد الباب الأول، وليس له أن يفتح فيه باباً لم يكن قبل بحال.
- والذي نلاحظه أن المالكية اشترطوا حصول الإذن من جميع أهل الدرب غير النافذة للشخص في فتح باب آخر في ذلك الدرب؛ لأن الحق لهم جميعاً في ملكيته، فلا يجوز لأى شريك التصرف في الشئ المشترك إلا بإذن جميع الشركاء.

ومنع المالكية أيضاً فتح باب جديد إذا كان صاحبه يريد فتحه في مقابل باب جاره فله - أى لذلك الجار - منعه؛ لأنه يحدث له ضرراً بيناً، لأن الموضع الذي يريد ذلك المالك أن يفتح حياله باباً جديداً كان جاره يرتفق به، وفتح الباب يمنعه من ذلك، فضلاً على أن ذلك المالك ربما يتخذ فيه المجالس وما أشبه ذلك، مما يعود بالضرر البين على المالك الآخر.

(١) انظر هذه الأقوال الثلاثة في: المدونة الكبرى ٢٧٤/٤-٢٧٥، ومواهب الجليل ١٦٦/٥، وفتح العلى المالك ٢١٦/٢، وحاشية الدسوقي ٣٧٠/٣، والبيهجة ١٣٥/٢، وتبصرة الحكام ٢٦٠/٢.



الراجح:

بعد أن استعرضت مذاهب الفقهاء في هذه المسألة يترجح لدى المذهب الأول الذي يمنع المالك من فتح باب جديد في الدرب غير النافذة؛ لأن هذا تصرف فيه اعتداء على حق بقية الشركاء الآخرين في الدرب غير النافذة، فضلاً على أنه يؤدي إلى الازدحام مما يؤدي إلى إعاقة مرور بقية الشركاء في ذلك الدرب.

فتح المنافذ والشبابيك إلى الدرب غير النافذة:

يرى جمهور الفقهاء أنه يحق لكل شخص يشترك في الدرب غير النافذة أن يقوم بفتح منافذ أو شبابيك للاستضاءة وجلب الهواء؛ لأن هذا الأمر يعد تصرفاً خالصاً في ملكه، لأن له الحق في إزالة الجدار كله ورفعها، فمن باب أولى أن يكون له الحق في إزالة جزء من الجدار وفتح شباك فيه - أي في هذا الموضع الذي أزاحه من الجدار الخاص به^(١).

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٥ والمغنى ٤٦٣/٤، ونهاية المحتاج ٤٠٣/٤.



الخاتمة

بعد أن وفقني الله -عز وجل- وانتهيت من هذا البحث، خلصت إلى نتائج علمية، أهمها:

١- يثبت لكل شخص حق المرور في الطريق العام النافذ دون أن يقيد بقيد، فيوقف ما شاء من دوابه أو عرباته، ولكن بشرط عدم الإضرار بالآخرين.

٢- إشراع الأجنحة -الشرفات- واستغلال المالك لفضاء الطريق العام مشروع جائز، ولكنه مقيد بعدم الإضرار بالآخرين، وعدم الزيادة على القدر المعتاد المألوف في كل زمان ومكان.

٣- البناء في الطريق العام غير جائز وغير مشروع، ويعد تعدياً على مرفق عام يستطرقه كل الناس، وفيه تقديم للمصلحة الخاصة على العامة، وهذا غير جائز شرعاً.

٤- اقتطاع جزء من الطريق العام لصالح المالك غير مشروع؛ لما فيه من اعتداء على حق عام.

٥- التصرفات التي قد تحدث في الطريق العام كالحفر وغيره إن كانت قد روعيت فيها سلامة الآخرين فهي جائزة، وإلا فلا؛ حتى لا تكون سبباً مباشراً في: إتلاف الأنفس، وضياع الأموال.

٦- على كل شخص مار في الطريق العام، أو يطل بيته على هذا المرفق العام ألا يغلب مصلحته الخاصة على المصلحة العامة، فيتدع الناس يمرون بسلام، ولا يؤذيه بوضع أى شئ في الطريق يعيق حركتهم، وإلا كان يفعل ما يضر بالآخرين بصورة متعمدة، وهذا ليس من الإسلام في شئ!.



- ٧- على ولاية الأمر أن يعملوا على تهيئة الظروف في كل زمان ومكان، لكي ينتفع الناس من الطريق العام، وأن يأخذوا على يد كل من يمنع المارة من أخذ حقهم، وهو الاستطراق والمرور بأمان وسلام.
- ٨- الطريق الخاص لا يثبت فيه أي نوع من أنواع الحقوق كالممرور فيها، أو فتح الأبواب والنوافذ، إلا لأصحابها فقط، ولكن قد ينتفع الآخرون بالدرب الخاص غير النافذة كأن يمرؤا فيه، أو أن يفتح غير أصحابه باباً أو شباكاً يطل على الطريق غير النافذة، ولكن كل ذلك وغيره مقيد بأخذ الإذن المسبق من أصحاب الدرب غير النافذة، لأنه لا ينبغي لأي شخص لا يملك حقاً في ذلك الدرب أن يتصرف أي تصرف إلا بعد إذن مسبق من ساكني ذلك الدرب الخاصة غير النافذة وإلا منع من ذلك.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- ١- الأشياء والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية - للإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي - تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢- إعانة الطالبين - السيد البكري بن محمد الدمياطي. دار الفكر - بيروت.
- ٣- الأم - الإمام محمد بن إدريس الشافعي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- ٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق - لزين الدين بن نجيم الحنفي.
- ٥- بحوث في الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين - محمد السعيد على عبد ربه - طبعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - لعلاء الدين أبي بكر الكاساني - مطبعة الإمام - القاهرة.
- ٧- بلغة السالك لأقرب المسالك - الشيخ أحمد الصاوي - دار الفكر.
- ٨- البهجة شرح التحفة - لأبي الحسين علي بن عبد السلام التسولي على الأرجوزة المسماة بتحفة الحكام - للقاضي أبي بكر محمد بن عاصم الأندلسي. دار الفكر بيروت - لبنان.



- ٩- التاج والإكليل شرح مختصر خليل - لمحمد بن يوسف العبدري - مكتبة النجاح طرابلس - لبنان.
- ١٠- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام - لأبي عبد الله محمد بن فرحون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١١- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق - لزين الدين بن نجيم الحنفي.
- ١٢- جامع الفصولين - الشيخ محمود بن إسماعيل الشهير بابن قضای سماوة - الطبعة الأولى - المطبعة الأزهرية - القاهرة.
- ١٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار - لمحمد أمين المشهور بابن عابدين - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٤- حاشية بجيرمي على الخطيب - للشيخ سليمان البجيرمي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- ١٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - الشيخ محمد عرفة الدسوقي - مكتبة زهران.
- ١٦- الخرشي على مختصر سيدي خليل - دار صادر - بيروت.
- ١٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين - للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي - المكتب الإسلامي.
- ١٨- سنن ابن ماجه - للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه - مطبعة دار إحياء الكتب العلمية.
- ١٩- الشرح الكبير على متن المقنع - لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر ابن أحمد بن قدامة المقدسي - دار الفكر.



- ٢٠- شرح منتهى الإرادات - للشيخ منصور بن يونس إدريس البهوتي - المكتبة السلفية.
- ٢١- صحيح مسلم - لمسلم بن الحجاج النيسابوري - دار إحياء التراث - بيروت.
- ٢٢- صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري - دار ابن كثير - اليمامة.
- ٢٣- الفتاوى البزازية المسماة بالجامع الوجيز - للشيخ حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزار - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - . الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٤- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان - الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٥- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك - للشيخ محمد عlish - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- ٢٦- فتح القدير - لكamal الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام - دار إحياء التراث العربي.
- ٢٧- الفقه الإسلامي - لمحمد يوسف موسى - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٤٥م - دار الكتب الحديثة.
- ٢٨- الفقه الإسلامي المدخل والأموال والحقوق والملكية والعقود - لمحمد سلام مذكور - مكتبة عبد الله وهبة - الفجالة - الطبعة الثانية ١٩٥٥م.



- ٢٩- القواعد في الفقه الإسلامي - للحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٠- القوانين الفقهية - لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبى - الدار العربية للكتاب.
- ٣١- كشف القناع على متن الإقناع - للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى.
- ٣٢- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار - لأبى بكر بن محمد الحسينى - من منشورات وزارة الشؤون الدينية - قطر - الطبعة الثالثة.
- ٣٣- المبسوط - لشمس الدين السرخسى - دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٣٤- المجموع شرح المذهب - لأبى زكريا محيى الدين بن شرف النووى - دار الفكر.
- ٣٥- مجموع الفتاوى - لشيخ الإسلام ابن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد.
- ٣٦- المحلى - للإمام أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم - تحقيق لجنة إحياء التراث العربى - دار الأفاق الجديدة - بيروت.
- ٣٧- المدونة الكبرى - للإمام مالك بن أنس - مطبعة السعادة.
- ٣٨- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام - لعلى بن خليل الطرابلسى الحنفى - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣٩- المغنى على مختصر الخرقى - لعبد الله بن بن أحمد بن قدامة - دار الفكر.



- ٤٠- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - للشيخ محمد الشرييني
الخطيب على متن المنهاج - لأبى زكريا محيى الدين بن شرف
النووى - طبعة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٨م.
- ٤١- المذهب في فقه الإمام الشافعى - لأبى إسحاق إبراهيم بن على بن
يوسف الشيرازى - دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٤٢- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - لأبى عبد الله محمد
الطرابلسى المعروف بالحطاب - مكتبة النجاح - طرابلس - لبنان.
- ٤٣- نهاية المحتاج شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعى
- لشمس الدين محمد بن أبى العباس - دار الفكر.
- ٤٤- الهداية شرح بداية المبتدئ - للشيخ برهان الدين أبى الحسن على
بن أبى بكر المرغنيانى.

